وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الاثنين، 22 يناير 2024

# أخبار الطاقة

# وزارة الطاقة توقع اتفاقية إطلاق مسرعة الريادة الاجتماعية مع «الأهلي السعودي»

## الشرق الأوسط

أبرمت وزارة الطاقة اتفاقية تعاون مع «البنك الأهلي السعودي»، الأحد، تتضمن إطلاق مسرعة للمشاريع الاجتماعية الناشئة تتولى مساعدة رواد الأعمال والمشاريع الريادية الناشئة والمنشآت الصغيرة في قطاع الطاقة، وتحويل أفكارهم إلى كيان استثماري واقعي.

وتسهم الاتفاقية التي وُقّعت بحضور وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي سعيد الغامدي، في رفع مستوى مشاركة رواد الأعمال في تطوير الخدمات التي تشرف عليها الوزارة.

وتشمل الاتفاقية التي وقّعتها مستشارة التنمية المجتمعية في وزارة الطاقة منى الغامدي، مع رئيسة دائرة المسؤولية المجتمعية في «البنك الأهلي السعودي»، بسمة الجوهري، التعاون بين الطرفين في وضع الآليات المناسبة للبرنامج، وتبادل الخبرات والأفكار بين الطرفين فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج، والمشاركة في الحملات التوعوية.

تأتي الاتفاقية انطلاقاً من دور الوزارة في التنمية المجتمعية بدعم أنشطة تطبيق ونقل أفكار وحلول الريادة الاجتماعية في قطاع الطاقة، بالتعاون مع بقية الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، وتمكينها للكيانات التابعة لها والواقعة تحت إشرافها.

الجدير بالذكر أن وزارة الطاقة تولي التنمية المجتمعية أهمية بالغة، حيث تعمل على دعم وتشجيع تأسيس المنظمات غير الربحية تحت إشرافها، والإسهام في رفع كفاءة الأداء الفني لهذه المنظمات، وتذليل الصعوبات التي تواجهها في سبيل مزاولة نشاطها وتطويره، لتحقيق مستهدفات «رؤية 2030»، وكذلك تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية لدى شركات الطاقة داخلياً وخارجياً، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في قطاع الطاقة.

وتضع الوزارة ضمن مستهدفاتها في هذا المجال تشجيع الشركات والجهات في منظومة الطاقة، من خلال المساهمة في رفع مستوى الوعي والالتزام بأهداف التنمية المستدامة، لضمان مساهمة القطاع بمسؤوليته الاجتماعية الوطنية، ودعم وتشجيع الابتكار الاجتماعي في الطاقة بالمملكة، إضافة إلى تطوير ثقافة العمل التطوعي وتعزيزه في المنظومة، وتنظيم الجهود التطوعية بين المتطوعين والمنظمات المستفيدة.

# تعزيز الاقتصاد الدائري للكربون وتمكين المتجددة أبرز ملامح «لائحة تخصيص الطاقة»

## عبدالحميد الأنصاري من الرياض

## الاقتصادية

طرحت وزارة الطاقة مسودة مشروع لائحة تخصيص الطاقة لآراء العموم والمهتمين عبر منصة «استطلاع» التابعة للمركز الوطني للتنافسية، وذلك بدءا من الأحد حتى 5 فبراير المقبل، التي تهدف إلى تنظيم تخصيص الطاقة لمستهلكيها في المجالات المنصوص عليها من النظام.

وأوضحت الوزارة أن المشروع يهدف إلى تحقيق الاستخدامات المثلى للطاقة، والمساهمة في رفع مستوى الاقتصاد الوطني وتنوعه، وتحقيق مستهدفات مزيج الطاقة، ورفع مستويات كفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز الاقتصاد الدائري للكربون، وإدارة غازات الاحتباس الحراري، بما لا يتعارض مع الاستراتيجيات المعتمدة من اللجنة العليا لشؤون المواد الهيدروكربونية، واللجنة العليا لشؤون مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء وتمكين قطاع الطاقة المتجددة.

وذكرت اللائحة أنه لا تعد وثيقة تخصيص الطاقة موافقة على ممارسة النشاط الذي يتطلبه التخصيص، مشيرة إلى وجوب حصول المخصص له على التراخيص والموافقات الخاصة لممارسة النشاط بموجب الأنظمة المعمول بها في السعودية.

ومنحت لائحة التخصيص لوزير الطاقة صلاحية إسناد مهام التفتيش وضبط المخالفات أو بعضها إلى القطاع الخاص مع الالتزام بثلاثة اشتراطات: أولها، الالتزام بضوابط التفتيش، وضبط المخالفات الصادرة بقرار من الوزير، وما تحدده الوزارة من إجراءات بما في ذلك وجوب التنسيق المسبق مع الوزارة قبل التفتيش.

ثانيا، الإفصاح للوزارة عن أي مصالح قائمة أو محتملة، مع الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات، وثالثا عدم إسناد مهام التفتيش والضبط لكل من أفصح عن وجود مصالح قائمة أو محتملة.

وأوجبت لائحة التخصيص على المخصص له عدم استخدام الطاقة في غير أغراض التخصيص المذكورة في وثيقة تخصيص الطاقة، وإشعار الوزارة بأي تغيير حدث أو متوقع حدوثه في معلوماته أو بياناته المقدمة في طلب التخصيص، أو أي تأخير وصعوبات لموعد بدء النشاط، أو أي تغيير متوقع أو فعلي في غرض التخصيص، أو عند انخفاض استغلاله الفعلي لكميات الطاقة عن مقدار الكميات المحددة في وثيقة تخصيص الطاقة، وذلك في مدة لا تتجاوز 30 يوما من تاريخ وقوع أي حالة من هذه الأحوال، وتقديم تقارير دورية إلى الوزارة، وفقا لشروط وأحكام وثيقة تخصيص الطاقة، وتضمين التقارير الدورية المقدمة إلى الوزارة ملخصا لاستهلاك الطاقة في غرض التخصيص والأداء التشغيلي، وإحصائيات الإنتاج، وتحديث الجدول الزمني لمراحل تنفيذ النشاط، والتقدم بتعديل وثيقة تخصيص الطاقة أو طلب إنهائها في مدة لا تتجاوز 30 يوما من تاريخ الإشعار المنصوص عليه.

وتقديم البيانات والمعلومات والمستندات التي تطلبها الوزارة لغرض متابعة التزام المخصص له بأحكام النظام ولائحة التخصيص ووثيقة تخصيص الطاقة.

ووفق اللائحة ودون إخلال بالعقوبات الواردة في النظام يحق للوزارة تعديل كميات الطاقة المحددة في وثيقة تخصيص الطاقة أو إلغاؤها، وإشعار المخصص له بذلك في حالات القوة القاهرة والظروف الاستثنائية التي أدت إلى نقص الطاقة

المتاحة.

وللوزارة كذلك تعديل كميات الطاقة المحددة في وثيقة تخصيص الطاقة أو إلغاؤها، وإشعار المخصص له بذلك في حال مضي عام دون استغلال كامل كميات الطاقة، ما لم يقدم المخصص له أسبابا مقبولة لدى الوزارة، على ألا يكون التعديل أقل من كميات الطاقة المستغلة فعليا، وتشعر الوزارة المخصص له بذلك التعديل أو الإلغاء في مدة لا تقل عن 120 يوما.

ونصت اللائحة على أن يكون تنفيذ الإجراءات الواردة في النظام ولائحة التخصيص في أي وقت باستعمال الوسائل الإلكترونية المعتمدة، وإن تعذر ذلك يجوز تنفيذها -استثناء- بالطرق العادية.

# المملكة تستضيف اجتماع «دافوس» حول «التعاون الدولي والنمو والطاقة»

## الرياض

اختتم وفد المملكة العربية السعودية رفيع المستوى مشاركته في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2024، التي توّجها بالإعلان عن استضافة المملكة اجتماعًا خاصًا للمنتدى الاقتصادي العالمي حول «التعاون الدولي والنمو والطاقة» بالرياض في 28 و29 أبريل 2024.

وشارك الوفد الذي رأسه صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية، في العديد من الحوارات العالمية الثرية والاجتماعات الثنائية ومتعددة الأطراف طوال فترة انعقاد المنتدى من 15 إلى 19 يناير، حيث ناقشوا وضع حلول للتحديات العالمية الأكثر إلحاحاً، والعمل من أجل بناء مستقبل أكثر ترابطًا ومرونة وازدهارًا.

وضم الوفد صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان بن عبد العزيز سفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأميركية، ومعالي وزير التجارة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، ومعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء ومبعوث شؤون المناخ الأستاذ عادل بن أحمد الجبير، ومعالي وزير الاستثمار المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، ومعالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ومعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله بن عامر السواحة، ومعالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريّف، ومعالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم.

ومن أبرز الجلسات التي شارك فيها أصحاب السمو والمعالي أعضاء الوفد «تأمين عالمٍ مضطرب»، و«الخدمات الميسرة»، و«حضور نوعي لاقتصادات الخليج»، و«تنظيم المؤسسات غير البنكية»، و«خطوات نوعية للاستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، و«المرونة، مفهومها وسبل تحقيقها»، و«سلاسل توريد المستقبل»، و«الحكومات كأول المستثمرين»، و«المعضلة الاقتصادية: الإصلاحات لمواجهة التحديات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، و«الذكاء الاصطناعي، والكافؤ الأكبر؟»، و«الآفاق الاقتصادية العالمية»، و«تنظيم المؤسسات غير البنكية» و«مستقبل الخدمات التقنية والمصرفية في المملكة العربية السعودية وأهميته للمستثمرين» وجلسة خاصة عن المملكة «المملكة العربية السعودية: المسار نحو المستقبل».

وشهدت سلسلة «Bold Visions» ضمن مبادرة «Saudi House» التي أطلقت على هامش أعمال الاجتماع السنوي للمنتدى، استضافة العديد من رواد الأعمال، وصناع التغيير، والمبتكرين لطرح رؤى إستراتيجية حول أهم الموضوعات التي تشكل مستقبل العالم كالاقتصاد الأزرق والعمل المناخي، والسياحة والترفيه والثقافة كونها محركات اقتصادية جديدة.

# متداولو النفط يأملون مواصلة المكاسب مع مخاوف تعطل الإمدادات

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

## الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمتداولون يأملون مواصلة المكاسب الأسبوعية التي أغلقت عليها الأسواق الجمعة الفائتة والمعززة بتزايد التوترات في الشرق الأوسط ومخاوف تعطل إمدادات الطاقة عبر البحر الأحمر، وتوقعات الطلب على النفط المتفائلة، حيث وعلى مدار الأسبوع، ارتفع برنت حوالي 0.5% بينما ارتفع الخام الأمريكي أكثر من 1%.

وذلك برغم ان الأسعار كانت منخفضة على أساس يومي حيث تحدد سعر التسوية للخامين القياسيين برنت، والامريكي عند 78.56 دولار و73.41 دولار للبرميل على التوالي في إغلاق الأسبوع الماضي، وسط المخاوف بشأن تأثير تباطؤ النمو العالمي، حيث لا يزال المتداولون يشعرون بالقلق إزاء ضعف بينات النمو الاقتصادي العالمي المتباطئة وبالتالي تراجع الطلب على الطاقة، مما يزيد من خطر الركود، مع بيانات نمو أضعف من المتوقع من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم.

لكن، تلقت الأسعار الدعم أيضًا من انخفاض غير متوقع في مخزونات الخام الأمريكية، والذي جاء أيضًا في الوقت الذي أدى فيه الطقس البارد الشديد إلى توقف حوالي 40٪ من إنتاج النفط في داكوتا الشمالية، ثالث أكبر ولاية منتجة في البلاد. لكن ظروف السفر المحدودة حفزت على زيادة مستدامة وضخمة في مخزونات المنتجات النفطية.

وأعلنت هيئة خطوط الأنابيب في داكوتا الشمالية عن انخفاض الإنتاج بنحو 700 ألف برميل يوميا، أو أكثر من النصف، من إنتاج النفط المعتاد البالغ 1.24 مليون برميل يوميًا، في منتصف الأسبوع. وقالت الهيئة التنظيمية بالولاية يوم الجمعة إن الأمر قد يستغرق شهرًا حتى يعود الإنتاج إلى مستوياته الطبيعية.

علاوة على انقطاع الإنتاج، تم الإبلاغ عن تسربات نفطية وحوادث أخرى في حقول النفط في باكن، حيث انخفضت برودة الرياح في الأيام الأخيرة إلى 70- فهرنهايت. لكن درجات الحرارة تحت الصفر لم تنته بعد بالنسبة للدول النفطية، مع توقع استمرار موجة البرد لبضعة أيام أخرى.

ولم تؤدي درجات الحرارة الباردة إلى توقف النفط والإنتاج في داكوتا الشمالية فحسب، بل أشارت تقديرات أن آبار الغاز المتجمدة أدت إلى أدنى مستوى من الإنتاج منذ 11 شهرا خلال نهاية الأسبوع الماضي. وبينما يقيد الطقس البارد إمدادات النفط والغاز، فإنه يخلق أيضًا زيادة في الطلب من المستهلكين للتدفئة

وقد اصطدمت موجة البرد التي ضربت الولايات المتحدة بعوامل أخرى أدت إلى تقلص العرض، مثل التوترات في البحر الأحمر التي تسببت في قطع ناقلات النفط الطريق الطويل. سيأتي تشديد العرض والتخفيضات المؤقتة في إنتاج النفط

والغاز بمثابة ارتياح مرحب به لمنظمة أوبك، التي يبدو أنها تكافح من أجل الوفاء بوعودها بخفض إنتاج النفط لشهر يناير.

كما تعززت معنويات أسواق النفط أيضًا من خلال التقارير الشهرية الصعودية الصادرة عن كل من إدارة معلومات الطاقة، وتوقعات الطلب من وكالة الطاقة الدولية، ومنظمة البلدان المصدرة للبترول، أوبك خلال الأسبوع الماضي.

ورفعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط في 2024 يوم الخميس، حيث تتطلع الوكالة إلى انتعاش اقتصادي في الصين وانخفاض في نهاية المطاف في أسعار الفائدة. بينما كشف تقرير إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات النفط الخام انخفضت بمقدار 2.5 مليون برميل مقارنة بتوقعات المحللين بزيادة قدرها 93000 برميل.

ويعود الانخفاض المفاجئ في المخزون لدى أكبر مستهلك للنفط في العالم إلى حد كبير إلى مزيج من الطلب القوي على مصافي التكرير وارتفاع الصادرات، وهو ما يعوض عن استمرار ارتفاع الإنتاج المحلي، الذي بلغ 13.3 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوياته على الإطلاق.

ويبلغ إجمالي المخزون المحلي الآن 429.9 مليون برميل، أي أقل بنسبة 4% عن الرقم العام الماضي البالغ 448 مليون برميل، وأقل بنسبة 3% عن متوسط الخمس سنوات. وفي ملاحظة صعودية أخرى، أظهر أحدث تقرير أن الإمدادات في محطة كوشينغ (مركز التسليم الرئيسي للعقود الآجلة للخام الأمريكي المتداولة في بورصة نيويورك التجارية) انخفضت بمقدار 2.1 مليون برميل إلى 32.1 مليون برميل.

ولاحظ جوليان جيجر، محلل أويل برايس، تزايد تراجع خام برنت مع استمرار الأعمال العدائية في البحر الأحمر، وقال تظهر أسواق النفط الخام - بما في ذلك بعض الأسواق المادية - علامات تضييق مع استمرار المخاوف بشأن أوقات عبور النفط الخام البحر الأحمر المتقلب، كما يظهر الآن التجار والمحللون وبيانات تتبع السفن.

وتاريخياً، تسببت الاضطرابات في الشرق الأوسط في ارتفاع أسعار النفط الخام - بشكل كبير في بعض الأحيان، حتى ولو بشكل مؤقت. هذه المرة، أصبحت أسعار النفط أكثر مرونة ولم تتحرك كثيرًا خلال الشهر الماضي، على الرغم من الصراع الكبير في البحر الأحمر الذي دفع العديد من ناقلات النفط الخام إلى السير لمسافات طويلة بدلاً من اجتياز البحر الأحمر.

لكن هذا لا يعني أن الأسواق لا تضيق، خاصة في أوروبا وإفريقيا. وساهم ارتفاع الطلب الصيني على النفط الخام، وانقطاعات النفط في ليبيا، ونورث داكوتا، في زيادة المنافسة على النفط الخام الذي لا يحتاج إلى المرور عبر قناة السويس، في وقت كانت سوق العقود الآجلة لخام برنت في أكثر نقاطها صعوداً خلال الشهرين الماضيين، اليوم وعندما يتعلق الأمر بمسألة البحر الأحمر فإن عقد برنت هو الأكثر تأثرا.

وارتفعت علاوات عقد برنت للشهر الأول إلى عقد الستة أشهر إلى 2.15 دولار للبرميل اليوم - وهو أعلى فارق منذ نوفمبر ومؤشر واضح على أن السوق تنظر إلى سوق النفط الخام على أنه مزود بإمدادات كثيفة للتسليم الفوري. كما أن سوق خام بحر الشمال متخلف للغاية، حيث يتم تداول خام يوهان سفيردروب بعلاوة قدرها 2.80 دولار فوق خام برنت المؤرخ. وقالت مصادر تجارية إن قفزة الطلب على سفيردروب قد تكون مرتبطة بتصور بأن شحنات الخام من الشرق

الأوسط قد تتأخر إلى أوروبا. كما أن سوق النفط الخام في الولايات المتحدة متخلفة أيضًا، ولكن أقل من ذلك بكثير.

وقالت فاندانا هاري من فاندا إنسايتس لبلومبرج: «قد يكون سحب مخزون النفط الخام الأمريكي هو الذي أجبر السوق أخيرًا على تسعير انقطاعات الكهرباء في حقل باكن، وبالتالي، إسناد علاوة مخاطر أكبر قليلاً لأزمة الشرق الأوسط أيضًا»، وأشارت إلى أنه إذا كان هناك «حادث في البحر الأحمر يتسبب في أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات، في البحر أو على الأرض، فقد يصبح نقطة التحول».

وقال جيم ريتربوش رئيس شركة ريتربوش وشركاه إن الاضطرابات في الشرق الأوسط أدت إلى ارتفاع أسعار الشحن والتأمين بشكل ملحوظ لكنها لم تؤثر بعد على إجمالي إمدادات النفط العالمية باستثناء تأخير الشحنات إلى أوروبا ومناطق أخرى. ومع ذلك، تتسبب هذه التأخيرات في ارتفاع التكاليف، كما أن تحويل حركة المرور من البحر الأحمر سيؤدي إلى زيادة الطلب على الوقود للرحلة الأطول حول أفريقيا. ولم يأخذ تجار النفط هذا الطلب الإضافي في الاعتبار بعد.

وتضغط أزمة البحر الأحمر على المصدرين الصينيين مع تأخر الشحن وتزايد التكاليف. ويرى رجل الأعمال الصيني هان تشانغ مينغ أن تعطل حركة الشحن في البحر الأحمر يهدد بقاء شركته التجارية في إقليم فوجيان الشرقي. وقال هان، الذي يصدر سيارات صينية الصنع إلى أفريقيا ويستورد مركبات للطرق الوعرة من أوروبا، إن تكلفة شحن حاوية إلى أوروبا ارتفعت إلى حوالي 7000 دولار من 3000 دولار في ديسمبر.

وقال هان: «لقد قضت الاضطرابات على أرباحنا الضئيلة بالفعل»، مضيفًا أن ارتفاع أقساط التأمين على الشحن يؤثر أيضًا على شركة فوتشو هان تشانغمينغ للتجارة الدولية المحدودة، الشركة التي أسسها في عام 2016. وقد كشف تمزق أحد أكثر طرق الشحن ازدحاما في العالم عن مدى ضعف الاقتصاد الصيني المعتمد على التصدير في مواجهة صعوبات العرض وصدمات الطلب الخارجي. وفي خطاب ألقاه في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أكد رئيس مجلس الدولة لي تشيانغ على ضرورة الحفاظ على سلاسل التوريد العالمية «مستقرة وسلسة»، دون الإشارة على وجه التحديد إلى البحر الأحمر.

ومن شأن المزيد من الاضطرابات في البحر الأحمر أن يزيد الضغط على الاقتصاد الصيني المتعثر الذي يعاني بالفعل من أزمة عقارية، وضعف الطلب الاستهلاكي، وتقلص عدد السكان، وتباطؤ النمو العالمي. وبما أن التجارة بين أوروبا وإفريقيا تمثل 40% من إجمالي أعمال هان، فقد قال إنه كان يناشد الموردين والعملاء أن يتحملوا بعض التكاليف الإضافية لإبقاء شركته واقفة على قدميها. وأضاف أن مواعيد شحن بعض الطلبات تأخرت لمدة تصل إلى عدة أسابيع.

ومما يضاعف الألم الذي تعاني منه بعض الشركات، أن الاضطرابات تأتي في الوقت الذي يواجه فيه الكثيرون تحديًا لوجستيًا قبل حلول العام القمري الجديد في فبراير، عندما يذهب حوالي 300 مليون عامل مهاجر في إجازة وتغلق جميع المصانع تقريبًا في الصين، مما خلق تدافعًا في الأسابيع السابقة لشحن البضائع.

ويمكن أن يؤدي تغيير مسار السفن من البحر الأحمر- أقصر طريق من آسيا إلى أوروبا عبر قناة السويس - حول رأس الرجاء الصالح، إلى إضافة اسبوعين إلى جداول الشحن، مما يقلل من سعة الحاويات العالمية ويقطع سلاسل التوريد

حيث تستغرق السفن وقتًا أطول للعودة إلى موانئ لإعادة التحميل. وتعد قناة السويس الطريق الرئيسي لشحنات البضائع الصينية غربًا، بما في ذلك حوالي 60٪ من صادراتها إلى أوروبا، وفقًا لمعهد الشرق الأوسط، وهو مركز أبحاث مقره واشنطن.

وفي روسيا، بلغت إيرادات البلاد النفطية أدنى مستوى لها منذ 6 أشهر في ديسمبر، حتى مع ارتفاع صادراتها من النفط الخام. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن إيرادات روسيا من النفط الخام انخفضت رغم ارتفاع الصادرات إلى أعلى مستوى في تسعة أشهر في ديسمبر. وكان التطبيق الصارم للقيود الغربية على الخام الروسي مسؤولا جزئيا.

وانخفض سعر خام الأورال إلى ما دون الحد الأقصى لسعر البرميل البالغ 60 دولارًا الشهر الماضي. وأفادت وكالة الطاقة الدولية أن ارتفاع تدفقات النفط الخام الروسي إلى الخارج لم يكن كافياً لمنع انخفاض عائدات النفط. وفي ديسمبر، ارتفعت صادرات النفط إلى 7.8 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى في تسعة أشهر، في حين تراجعت عائدات التصدير إلى 14.4 مليار دولار، وهو أدنى مستوى في ستة أشهر وتراجع بنسبة 9٪ عن نوفمبر.

ويرجع ذلك إلى الركود الأوسع في أسواق النفط الخام العالمية الذي أدى إلى انخفاض سعر خام الأورال، وهو مزيج الخام الروسي القياسي، بنحو 10 دولارات للبرميل الشهر الماضي، مع انخفاض متوسط سعر التصدير المرجح بأكثر من 10٪، وفقًا لحسابات وكالة الطاقة الدولية.

كما كان التطبيق الصارم للقيود الغربية على نفط موسكو وراء التخفيضات، حيث بدأت وزارة الخزانة الأمريكية في اتخاذ إجراءات صارمة ضد أسطول الظل الذي كان يحمل الإمدادات الروسية ويخفف من تأثير العقوبات. وفي أكتوبر، تمكنت روسيا من بيع 99% من صادراتها بما يتجاوز الحد الأقصى لسعر البرميل في الغرب والذي يبلغ 60 دولاراً، الأمر الذي أدى إلى تحقيق عائدات أكبر في ذلك الشهر مقارنة بأي شهر آخر قبل الحرب.

ولكن منذ ذلك الحين، كان لإجراءات وزارة الخزانة ضد أولئك الذين ينتهكون الحد الأقصى للسعر تأثيره، حيث انخفض سعر الأورال إلى ما دون مستوى 60 دولارًا بقليل. ويعد انخفاض مستويات الإيرادات علامة سيئة بالنسبة للكرملين، الذي يعتمد بشكل كبير على الطاقة لتغذية ميزانيته وكذلك حربه على أوكرانيا.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إنه بصرف النظر عن العقوبات، فإن الضعف العالمي في أسواق النفط لعب أيضًا دورًا في انخفاض إيرادات روسيا في نهاية العام. لكن في حين انخفض خام برنت، المؤشر الدولي، بنسبة 3.7% في ديسمبر، فإن ارتفاع المخاوف الجيوسياسية في الشرق الأوسط حال دون حدوث المزيد من الانخفاض.

# موجة البرد تدمر 15 % من طاقة تكرير النفط بساحل الخليج الأميركي

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

## الرياض

أدى الطقس الشتوي القاسي إلى إغلاق حوالي 15 ٪ من طاقة تكرير النفط في ساحل الخليج الأميركي، مما يعوق مركزًا رئيسيًا لمعالجة الخام وتصديره، وهذا يعني تعطل حوالي 1.5 مليون برميل يوميًا من الطاقة الإنتاجية للوقود اعتبارًا من 17 يناير وفقًا لبيانات من شركة استشارات الطاقة، وود ماكنزي.

ويمكن أن يؤدي البرد الشديد إلى تجميد الخطوط وتعطل المعدات في منشآت تكساس غير المعتادة على الظروف شديدة البرودة، في حين أن انقطاع التيار الكهربائي يمكن أن يجبر محطات بأكملها على الإغلاق فجأة، وفقًا لما قاله لي ويليامز، كبير محللي الأبحاث في الشركة الاستشارية.

وقال ويليامز إنه من المرجح أن تكون فترات الانقطاع قصيرة الأجل، حيث بدأت درجات الحرارة التي انخفضت إلى أقل من 20 درجة فهرنهايت في وقت سابق من هذا الأسبوع في تكساس في الارتفاع بالفعل، ومع ذلك قد تتحول بعض عمليات إيقاف التشغيل إلى موسم صيانة ربيعي كثيف.

وتأتي الاضطرابات في وقت كان لدى مصافي التكرير إمدادات وفيرة من الوقود، مما يحد من التأثير على الأسعار. وأظهرت بيانات حكومية أن مخزونات ساحل الخليج من البنزين ونواتج التقطير تضخمت بأكثر من 14 مليون برميل في ثلاثة أسابيع.

وبلغت أسعار البنزين في الولايات المتحدة 3.094 دولارًا للغالون، أي أقل بنحو 30 سنتًا عن هذا الوقت من العام الماضي، وفقًا لأسعار مضخات جمعية السيارات الأميركية. وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار في الأيام القليلة الماضية، إلا أن ذلك يرجع في الغالب إلى ارتفاع أسعار النفط.

كما أدت موجة البرد إلى توقف بعض إنتاج النفط الخام. وكان ما يصل إلى 550 ألف برميل من إنتاج النفط يوميًا في داكوتا الشمالية متوقفًا عن العمل اعتبارًا من يوم الخميس، وهذا أقل مما يصل إلى 700 ألف برميل يوميًا يوم الأربعاء.

ومع ذلك، تحطم الولايات المتحدة الأرقام القياسية في إنتاج النفط بعدد أقل من منصات الحفر. وظل إنتاج النفط الأميركي عند مستويات قياسية أو بالقرب منها منذ أكتوبر، متجاوزًا الذروة السابقة لعام 2020، على الرغم من انخفاض عدد منصات التنقيب عن النفط المحلية النشطة بنحو 30 ٪ عما كان عليه قبل أربع سنوات. وساهمت قوة أسعار النفط والمكاسب في الاستثمار وكفاءة الإنتاج في هذا الارتفاع، على الرغم من أن المحللين يتوقعون تباطؤا محتملا في نمو الإنتاج

في المستقبل.

وقال ديفيد كارتر، كبير محللي الصناعة في مجال الضمان والضرائب، لدى شركة آر إس إم الاستشارية الأميركية، إن إنتاج النفط الأميركي «تضاعف ثلاث مرات تقريبًا في السنوات الخمس عشرة الماضية، مدفوعًا بالتقدم في تكنولوجيا الحفر والتكسير الهيدروليكي والاستثمارات في أوائل عام 2010 بسبب ارتفاع أسعار النفط المستمر والسياسات الحكومية المواتية».

وأدت استراتيجية الولايات المتحدة «لتقليل الاعتماد على النفط الأجنبي إلى العديد من الإعفاءات الضريبية على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات وتخفيف اللوائح التنظيمية لشركات التنقيب عن النفط وإنتاجه». وقال كارتر، إن الزيادة في الإنتاج أدت أيضًا إلى أن تصبح الولايات المتحدة «مصدرًا رئيسيًا للنفط، مما يفتح أسواقًا جديدة للشركات لبيع الإنتاج المتزايد على الرغم من الزيادات المحدودة في الطلب الأميركي».

ووصل إنتاج الولايات المتحدة الأسبوعي من النفط الخام إلى مستوى قياسي بلغ 13.3 مليون برميل يوميًا في الأسبوع المنتهي في 15 ديسمبر 2023، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية. فيما بلغ إنتاج النفط الخام الأميركي 13.2 مليون برميل يوميًا اعتبارًا من الأسبوع المنتهي في 5 يناير، بعد أن وصل إلى مستوى قياسي عند 13.3 مليون برميل يوميًا للأسبوعين المنتهيين في 15 و22 ديسمبر، وفقًا لبيانات من إدارة معلومات الطاقة. وتجاوز ذلك الرقم القياسي السابق البالغ 13.1 مليون برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 13 مارس 2020.

وفي ذلك الوقت، بلغ عدد منصات التنقيب عن النفط النشطة في الولايات المتحدة 683 منصة، وفقًا لبيانات شركة بيكر هيوز، مرتفعة بنسبة 0.39 ٪. وكان هذا الرقم عند 499 اعتبارًا من الأسبوع المنتهي في 12 يناير، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 27 ٪ تقريبًا.

وقال كارتر إنه منذ عام 2010، كان أحد أكبر التطورات في كفاءة إنتاج النفط هو «الزيادة في الحفر الأفقي، الذي يسمى الحفر الجانبي، والتكسير الهيدروليكي». والحفر الأفقي هو تقنية حفر يتم فيها حفر بئر على طول مسار أفقي، بينما يتضمن التكسير الهيدروليكي حقن السائل تحت ضغط مرتفع للمساعدة في استخراج النفط أو الغاز.

وفي حوض برميان، ارتفع متوسط الأطوال الجانبية، التي تُعرف بأنها المقاطع الأفقية للبئر، بنسبة تزيد عن 250 % إلى أكثر من 10000 قدم في الفترة من 2010 إلى 2022، في حين ارتفع متوسط إنتاج النفط لكل منصة من 126 برميلًا يوميًا في عام 2010 إلى 1211 برميلًا يوميًا في عام 2022.

وفي تقرير نُشر في سبتمبر 2022، استشهدت إدارة معلومات الطاقة ببيانات من شركة إنفيروس تظهر إنتاج النفط الجديد من الآبار في حوض بيرميان في الربع الأول بأكثر من 200 برميل يوميًا في عام 2010 وأكثر من 1000 برميل يوميًا في عام 2022.

وتمتد منطقة بيرميان على أجزاء من غرب تكساس وجنوب شرق نيو مكسيكو، حيث تقدر إدارة معلومات الطاقة أن

المنطقة تنتج نفطًا خامًا أكثر من أي منطقة أخرى في الولايات المتحدة، وهو ما يمثل أكثر من 40 ٪ من إجمالي إنتاج النفط الخام المحلي.

وقال كارتر إن شركات التنقيب والإنتاج في مجال النفط تستخدم أيضًا «الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحسين عمليات الاستكشاف». ومن المرجح أن يستمر اعتماد هذه التقنيات في «التوسع والنضج مع اكتشاف المزيد من حالات الاستخدام وتحسينها بنفسها». وقال، إن شركات التنقيب والإنتاج النفطية، بطريقة ما، «أصبحت شركات تكنولوجية».

وفي الوقت نفسه، قال إيمري كوجلر، مدير أبحاث المنبع في ستاندرد آند بي جلوبال، إنه خلال العام ونصف العام الماضيين تقريبًا، شهدت الولايات المتحدة زيادة بنسبة 10 ٪ في معدل الاختراق - كمية الأقدام التي يتم حفرها يوميًا. وقال إن هذا يعني أن منصة الحفر اليوم تحفر 10 ٪ أكثر مما كانت عليه قبل عامين فقط. وهذا هو المكان الذي تم فيه تحقيق الكثير من «مكاسب الكفاءة».

وأعلنت شركة بيكر هيوز عن وصول عدد منصات الحفر النفطية الأميركية إلى 499 منصة، اعتبارًا من الأسبوع المنتهي في 12 يناير، وهو رقم بعيد كل البعد عن عدد منصات الحفر المكونة من أربعة أرقام والذي شوهد آخر مرة في عام 2015. وتجاوز العدد الأسبوعي لمنصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة آخر مرة 1000 في 20 فبراير 2015، عند 1019. وفي ذلك الأسبوع، حددت إدارة معلومات الطاقة الإنتاج عند 9.285 مليون برميل يوميًا فقط.

ومنذ نهاية عام 2022، انخفض عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة بشكل حاد لكن إنتاج النفط المحلي ارتفع بنحو 1 مليون برميل يوميا، وقال كريس دنكان، مدير الاستثمارات في براندز إنفستمنت بارتنرز، إن عدد الحفارات انخفض ببطء مع انخفاض أسعار السلع الأساسية، ولكن هناك «فارق زمني، يقاس بالأشهر، بين زيادة عدد الحفارات وزيادة إنتاج النفط».

وقال إن معظم مكاسب كفاءة الحفر تحققت في النصف الأول من العقد الماضي، مع تباطؤ مكاسب إنتاجية الحفر في السنوات الثلاث الماضية. وقال دنكان، إنه مع نضوج حقول الإنتاج، هناك احتمال أن يتم تعويض مكاسب الكفاءة من خلال آبار أقل إنتاجية. وقال: «لقد تم استيعاب الطاقة الفائضة في صناعة خدمات حقول النفط إلى حد كبير، مما أدى إلى خطر تضخم التكاليف إذا كانت مكاسب الإنتاجية غير كافية».

وقال: «لذا فإن خطر تعويض مكاسب الإنتاجية من خلال تدهور الجيولوجيا وتضخم تكاليف خدمات حقول النفط قد يكون أحد الأسباب العديدة لزيادة توحيد الصناعة على مدى العامين الماضيين».

وكانت قوة أسعار النفط سببا رئيسيا في ارتفاع الإنتاج. وقال كوجلر من ستاندرد آند بورز جلوبال، إن سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي هو 70 دولارًا للبرميل، وهو نقطة سعر مهمة، وأضاف أنه طالما أن الأسعار تزيد على 70 دولارًا تقريبًا للبرميل على أساس سنوي، فلا يزال بإمكان منتجي النفط النمو وتوفير العائد للمساهمين، وتتوقع شركته أن يصل متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى 78 دولارًا هذا العام.

وقال كوجلر إن إنتاج النفط غير التقليدي، والذي يشمل النفط المستخرج من الصخر الزيتي، من المرجح أن يصل إلى مستوى 60 إلى 65 دولارًا للبرميل، وبالتالي فإن الأسعار التي تبلغ حوالي 80 دولارًا ستترك «مجالًا كبيرًا للتنفس»، وقال إن هذه «شهادة» على إجمالي الموارد المتاحة في الولايات المتحدة، «ولا يزال هناك الكثير من النفط عالي الجودة وعالي التعادل» الذي لا يزال موجودًا في عمليات التنقيب عن النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة.

# هل تدفع توترات مضيق باب المندب أسعار النفط إلى أسبوع ثالث من الارتفاع؟
# أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار المكاسب السعرية للنفط الخام خلال الأسبوع الجاري. ورجحوا لـ «الاقتصادية» اتساع المكاسب السعرية خلال الأسبوع الجاري، وتسجيلها أسبوعا ثالثا من الصعود نتيجة التوترات في البحر الأحمر، وارتفاع تكلفة شحن وتأمين السفن المحملة بالنفط الخام.

وأشاروا إلى تأثر أسعار النفط الخام بالعرض والطلب، وكذلك المخزونات، وأيضا معنويات السوق بشكل رئيس، ومع ذلك وبما أن النفط يتم تداوله في أغلب الأحيان في العقود المستقبلية، فإن المضاربة في السوق هي أحد المحددات الرئيسة لأسعار الخام، حيث يتوصل المتداولون إلى استنتاج حول كيفية تطور الإنتاج وطلب المستهلكين خلال الأشهر المقبلة، ما يترك مجالا لعدم اليقين.

وسلط المحللون الضوء على تقارير دولية تتوقع ارتفاع الطلب العالمي في 2024، لافتين إلى أنه -باستثناء الاضطرابات الكبيرة في التدفقات-، فإن السوق تبدو جيدة هذا العام.

وقالوا، إن «أوبك+» تتعامل بشكل جيد في مواجهة ضعف الطلب وزيادة الإنتاج من دول خارج التحالف، ولديها القدرة على خفض الإنتاج في أي وقت لضبط ايقاع السوق.

وبحسب المحللين، واجه الخام تقلبات سعرية حادة ومتباينة، حيث بلغت الأسعار ذروة 130 دولارا للبرميل في مارس 2022، التي كانت ناجمة عن مخاوف العرض وسط المخاطر الجيوسياسية، ثم اتجهت إلى أدنى مستوى خلال عام واحد أواخر 2022، في حساسية خاصة للتقلبات الدورية العالمية.

وأوضحوا أن تقلبات الأسعار عادة ما تتأثر بحالة عدم اليقين في السوق بشأن الركود العالمي الذي يلوح في الأفق من وقت إلى آخر، لافتين إلى أن أدنى أسعار النفط على الإطلاق حدثت قبل عامين خلال فترة جائحة فيروس كورونا مع انخفاض الطلب على النفط بشكل كبير بعد عمليات الإغلاق وقيود السفر.

أثار النمو الاقتصادي

قال دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، إن أسعار النفط سجلت مكاسب أسبوعية جديدة وقد تمتد خلال الأسبوع الجاري، إذا طغت التوترات في الشرق الأوسط وتعطل إنتاج النفط على المخاوف بشأن الاقتصادين الصيني والعالمي.

وأوضح أن النمو الاقتصادي الصيني الأبطأ من المتوقع في الربع الرابع، أثارالشكوك حول التوقعات بأن الطلب هناك سيدفع نمو أسعار النفط الخام العالمية في العام الجاري، مبينا أن سوق الأسهم الصينية انخفضت في الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى لها منذ خمسة أعوام.

## الإنتاج وانقطاع الإمدادات

ذكر بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، أنه على الرغم من أن التوترات الحاصلة في البحر الأحمر لم تتأثر إمدادات النفط، سوى في ليبيا، مبينا أن 30 في المائة من إنتاج النفط في ولاية داكوتا الشمالية، ثالث أكبر ولاية منتجة في الولايات المتحدة، ظل مغلقا بسبب البرد الشديد.
وأشار إلى انخفاض الإنتاج الأمريكي بنحو 700 ألف برميل يوميا، أو أكثر من النصف، في منتصف الأسبوع الماضي، لافتا إلى تأكيد مصادر رسمية أمريكية بأن الأمر قد يستغرق شهرا حتى يعود الإنتاج إلى مستوياته الطبيعية.

## مخاطر هبوطية

قالت أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، إن انقطاع الإمدادات لا يزال يمثل خطرا صعوديا، لكن هناك مخاطر هبوطية فيما يتعلق بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، مشيرة إلى تراجع أنشطة الحفر الأمريكية بحسب بيانات «شركة بيكر هيوز» التي أكدت تقلص عدد منصات النفط النشطة في الولايات المتحدة.

# تراكم سريع لأكسيد الكربون يهدد هدف كبح ارتفاع حرارة الأرض

داني هالبين
اندبندنت

نبه «مكتب الأرصاد الجوية» في المملكة المتحدة Met Office من أن تراكم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي يتجاوز المعدل اللازم للحفاظ على درجات الحرارة العالمية في حدود 1.5 درجة مئوية فوق مستويات الحقبة الصناعية.

ويمثل حصر ارتفاع حرارة الجو بهذا المستوى هدفاً رئيساً لـ«اتفاق باريس للمناخ»، الذي جرى التوصل إليه في عام 2015، مع أن التراكم المستمر للانبعاثات منذ ذلك الحين يعرقل أكثر فأكثر تحقيق الهدف المنشود، ويجعل بلوغه أكثر صعوبة.

وفي التفاصيل، يتوقع «مكتب الأرصاد الجوية» أن تبلغ مستويات ثاني أكسيد الكربون ذروتها عند 426 جزءاً في المليون [مقابل كل مليون جزيء من الهواء، يوجد 426.6 جزيء من ثاني أكسيد الكربون أي بنسبة 0.000426 في المئة] في شهر مايو (أيار) المقبل، لتزيد من ثم عن نسبته في مليوني سنة ماضية.

تختلف مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي باختلاف الفصول، وتتأثر بدورة نمو النباتات في نصف الكرة الشمالي. خلال فصل الربيع، مع نمو النباتات، فإنها تمتص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي لعملية التمثيل الضوئي. ومع ذلك، في الخريف، عندما تتساقط أوراق النباتات، تطلق هذه الأوراق المتحللة ثاني أكسيد الكربون مرة أخرى إلى الغلاف الجوي.

وفي هذا السياق، يرى «مكتب الأرصاد الجوية» أنه لولا النباتات والمحيطات التي تتشرب ثاني أكسيد الكربون، لكانت مستوياته في الغلاف الجوي أعلى بنحو مرتين مما هي عليه الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة «إل نينو»، التي تؤدي إلى ارتفاع حرارة سطح البحار والجو على امتداد دورات تستمر لسنوات عدة، حدت من قدرة المحيطات على تشرب ثاني أكسيد الكربون بالكميات التقليدية المعتادة، مما تسبب في زيادة أكبر في مستويات الغاز المتراكمة [في الغلاف الجوي].

وفي هذا الإطار، قال البروفيسور ريتشارد بيتس، الذي عمل على إعداد توقعات «مكتب الأرصاد الجوية»، «إن الارتفاع المتوقع لمستويات ثاني أكسيد الكربون في الجو، خلال هذا العام، يزيد بكثير عن الارتفاع المطروح في السيناريوهات الثلاثة المتماشية مع ارتفاع 1.5 درجة مئوية، التي جرى تسليط الضوء عليها في تقرير «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» (Panel on Climate Change (IPCC.

وأضاف، «وحتى لو عوضنا عن التأثيرات الموقتة لظاهرة (إل نينو)، فسنرى أن الانبعاثات الصادرة عن البشر ستبقى تزيد من حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال عام 2024، لتصل هذه الأخيرة إلى سقف حدود التزام المسارات التي تهدف إلى حصر ارتفاع حرارة الجو بـ1.5 درجة مئوية».

ويعزى ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون في الجو بالكامل إلى إقدام البشر على حرق الوقود الأحفوري، وإنتاج الأسمنت، وقطع الغابات التي كانت لولا ذلك لتتشرب هذا الغاز.

ومنذ عام 1958، يقوم مرصد في مدينة ماونا لوا، في هاواي، بقياس مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وقد تمكن من رصد مراحل الحد من انبعاثه، التي جاءت بموازاة حد البشر من انبعاثاتهم، كما حصل خلال الجائحة العالمية في عام 2020.

وقال البروفيسور بيتس في هذا الصدد، «على امتداد العقود الستة الماضية، تسارعت وتيرة ارتفاع ثاني أكسيد الكربون»، مضيفاً أنه «إذا ما أريد لمعدل الاحترار العالمي أن يبقى أقل من 1.5 درجة مئوية، فلابد أن يتباطأ معدل تراكم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بصورة كبيرة في السنوات المقبلة، ثم يتوقف تماماً قبل منتصف القرن، بيد أن التوقعات لعام 2024 لا تشير البتة إلى أي تباطؤ محتمل من هذا القبيل».

وكذلك، لفت «مكتب الأرصاد الجوية» إلى أن مستويات الاحترار الراهنة تقدر بنحو 1.3 درجة مئوية، مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

أما تخطي عتبة الـ1.5 درجة مئوية، فسيحدث بعد أن يتحول هذا الرقم إلى معدل سائد لفترة 20 عاماً تقريباً. من ثم فإن جرى تخطي هذا الرقم في إحدى السنوات [دون سواها] لن يعني أن اتفاق باريس فشل في تحقيق هدفه.

لقد تأكد أن السنة الماضية كانت أكثر السنوات قيظاً على الإطلاق، حيث تخطت حرارة الجو خلالها معدلاتها الموسمية بأشواط. وبدءاً من شهر يونيو (حزيران)، كان كل شهر يشهد درجات حرارة تزيد على معدلاتها المعتادة في الشهر المقابل [من السنوات السابقة].

وبالكلام عن عام 2024 يتوقع «مكتب الأرصاد الجوية» أن يكون أكثر قيظاً من سابقه حتى، لأن ظاهرة «إل نينو» تزيد من وطأة الاحترار الناجم عن انبعاث غازات الدفيئة.

# إشارات قوية على تجاوز أوروبا «كابوس» الغاز الأسوأ اقتصاد الشرق

خلال الشهر الجاري، اجتاحت موجة باردة معظم أنحاء أوروبا، وتم تغيير مسار الناقلات العملاقة التي تحمل الوقود عبر البحر الأحمر لتجنب الهجمات العنيفة. وكان من المفترض أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الغاز، لكنها استمرت بالهبوط.

قد يكون من المبكر القول أن أوروبا تخلصت تماماً من أزمة الطاقة، إلا أن ما يجري إشارة قوية على أن الكابوس الأسوأ الذي أدى إلى ارتفاع فواتير الطاقة ودفع التضخم إلى أعلى مستوياته منذ عدة سنوات أصبح في الماضي.

تستفيد أوروبا من جميع احتياطيات قياسية من الغاز العام الماضي، إلى جانب المساعدة من مصادر الطاقة المتجددة وشتاء معتدل نسبياً، بغض النظر عن بعض موجات البرد. يلعب تباطؤ النمو الاقتصادي دوراً أيضاً، مما يحد من الطلب على الطاقة في القوى الصناعية الكبرى مثل ألمانيا.

تحديات جديدة

كان ذلك كافياً لتعزيز الثقة عبر مكاتب التداول بأن المنطقة في وضع مستقر لتجاوز بقية فصل الشتاء بوقود احتياطي. ويتم تداول الأسعار الأوروبية القياسية حالياً عند أقل من 30 يورو لكل ميغاواط في الساعة، أي حوالي عُشر مستويات الذروة في عام 2022.

مع ذلك، وبعد أن تمكنت أوروبا من التغلب على الأزمة، برز واقع جديد يحمل عدداً من التحديات.

أوروبا تعتمد الآن بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة، وسيتعين عليها التعامل مع التقطع في توليد الطاقة. ومع فقدان الغاز الروسي، الذي كانت تعتمد عليه بشكل مفرط قبل غزو أوكرانيا، كان عليها أيضاً أن تبحث عن مكان آخر لتلبية احتياجاتها من الوقود. وهذا يعني أنها ستتنافس مع البلدان الأخرى على حصة من شحنات الغاز الطبيعي المسال الأجنبية.

هجمات البحر الأحمر تهدد إمدادات الغاز

قال بالينت كونكز، رئيس تداول الغاز في شركة «إم إي تي إنترناشونال» (MET International) في سويسرا: «بمجرد النظر إلى الأسعار سيبدو أن الأزمة قد انتهت. ومع ذلك، فإننا نعتمد الآن على العوامل العالية، التي يمكن أن تتغير بسرعة».

أضاف: «قد ترتفع الأسعار مرة أخرى، حتى في موسم التدفئة هذا، إذا حدث انقطاع مفاجئ في الإمدادات أو فترة طويلة من الطقس البارد».

أحد المخاطر الرئيسية هو الشرق الأوسط وسط الهجمات على السفن في البحر الأحمر، وهو الطريق الذي تستخدمه قطر لإرسال الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا. تتجنب ناقلات النفط والغاز المنطقة، وتختار بدلاً من ذلك الدوران حول

الطرف الجنوبي لأفريقيا. في يوم عادي، ستستخدم سفينتان أو ثلاث سفن محملة بالغاز الطبيعي المسال الممر، وفقاً لبيانات من شركة «كبلر».

تراجع أسعار الغاز

انخفضت أسعار الغاز بنسبة 60% تقريباً في عام 2023، وانخفضت بنسبة 12% إضافية حتى الآن هذا العام، ما من شأنه أن يساعد في خفض فواتير الطاقة للمستهلكين.

في المملكة المتحدة، سينخفض الحد الأقصى للسعر الذي تنظمه الدولة بنسبة 14% تقريباً بحلول الربيع، وفقاً لتقديرات شركة «كورنوال إنسايت» (Cornwall Insight ) في ديسمبر.

قال كيم فوستير، رئيس أبحاث النفط والغاز الأوروبية لدى «إتش إس بي سي هولدينغز»: «هذا هو الشتاء الثاني الذي تشهده أوروبا بدون الغاز الروسي. حقيقة أن هناك الآن سابقة، هي شتاء 2022-2023 الذي مر دون أي مشاكل، يساعد في تهدئة أعصاب المتداولين».

الطاقة البديلة

تشييد أوروبا لمشاريع الطاقة المتجددة يعني تضاؤل حصة الغاز في مزيج الطاقة في القارة. ساعدت الزيادة في توربينات الرياح ومنشآت الطاقة الشمسية في تقليل الحاجة إلى الوقود، إلى جانب انتعاش الإنتاج النووي الفرنسي في العام الماضي.

رغم ذلك، هناك طريق طويل أمامها، مع العديد من المطبات المحتملة. ينتهي اتفاق عبور خط أنابيب الغاز بين روسيا وأوكرانيا في نهاية هذا العام، ومن غير المرجح أن يتم تجديده، مما يعني أن القارة يمكن أن تحصل على كميات أقل من الغاز من روسيا. في حين أن هناك استثمار عالمي ضخم في الغاز الطبيعي المسال، فإن الكثير من القدرات الجديدة لن تصل إلى السوق حتى عامي 2025 و2026.

أصبحت الظواهر الجوية المتطرفة أكثر تواتراً، مما يجهد أنظمة الطاقة ويؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة الطلب على الغاز.

الطلب على الغاز في آسيا

في آسيا، تعني المخزونات القوية أن أسعار الغاز هناك تنخفض أيضاً في الوقت الحالي، وهي عند أدنى مستوياتها منذ يونيو. يقوم مشترو الغاز الطبيعي المسال في اليابان، ثاني أكبر مستورد للوقود فائق التبريد في العالم، ببيع الشحنات بنشاط لأن لديهم الكثير منها. ويرجح أن تشق بعض هذه الشحنات طريقها إلى أوروبا.

رغم استمرار الطلب على الغاز في بعض المناطق، خاصة في الهند والصين، فإن هذه المشتريات مدفوعة في المقام الأول بالتجار الذين يبحثون عن صفقة جيدة.

الوضع يتشابه إلى حد كبير مع الولايات المتحدة، حيث انخفضت العقود الآجلة للغاز بنحو 20% الأسبوع الماضي، إذ بقي التخزين أعلى بكثير من متوسط الخمس سنوات. أدى الطقس البارد إلى زيادة الطلب على الطاقة وتجميد بعض آبار

الغاز، لكنه لم يفعل الكثير لتعزيز العقود الآجلة.

اضطرابات ممرات الملاحة

مع ذلك، فإن المشكلات في ممرين رئيسيين للغاز الطبيعي المسال، هما قناتا السويس وبنما المتضررة من الجفاف، تؤدي إلى إطالة الرحلات، مما يزيد من تكلفة الشحن ويضغط على الأسطول العالمي من السفن. في حين أن المتداولين لا يبدون منزعجين للغاية، إلا أن التعطيل لفترة طويلة قد يغير ذلك.لم يكن انخفاض أسعار الغاز من ذروتها في 2022 في اتجاه واحد دائماً.

تسببت نوبات شديدة من التقلبات، من إضرابات الغاز الطبيعي المسال في أستراليا إلى انقطاع التيار الكهربائي في الولايات المتحدة إلى اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس، في ارتفاعات حادة، مما يذكرنا بأن استمرار الهدوء الحالي بالأسعار ليس مضموناً.

قال ستيفان رول، رئيس سياسة الطاقة في وزارة الطاقة الألمانية، في قمة الطاقة للأمريكتين في نيو أورليانز يوم الخميس: «ما زلنا حذرين للغاية بشأن ما سيحدث بعد ذلك».

# رئيس سيمنس: التحول الأخضر مكلّف ومؤلم.. ورفع فواتير الطاقة ضروري

## أسماء السعداوي

## الطاقة

حذّر رئيس المجلس الإشرافي لشركة سيمنس إنرجي (Siemens Energy)، جو كايسر، من زيادة تكاليف التحول الأخضر في ضوء ارتفاع معدلات التضخم، وهو أمر تغضّ الطرف عنه الحكومات والشركات المطورة للمشروعات.

وقال، إن فرض فواتير طاقة أعلى «أمر لا مفر منه» لدفع ثمن الحياد الكربوني، مؤكدًا أن شركات تصنيع توربينات الرياح تتكبد خسائر فادحة، ما يجبرها على تمرير التكاليف الإنتاجية إلى المستهلكين، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ووصف المسؤول في عملاقة الطاقة الألمانية أهداف الحياد الكربوني بأنها واقعية، مطالبًا الدول ومطوري المشروعات بإعادة التفكير، لأنه لا يمكن الجمع بين عاملي الاستدامة والقدرة على تحمّل التكاليف، مؤكدًا أن الطاقة المتجددة باهظة الثمن.

وتحمل أهداف التحول الأخضر أهمية حاسمة لأوروبا؛ إذ تستهدف دول القارة العجوز تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، عبر زيادة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة إلى ما يصل إلى 45% بحلول عام 2030.

وعلى نحو خاص، تستهدف المملكة المتحدة توليد 50 غيغاواط من الكهرباء النظيفة من طاقة الرياح البحرية بحلول عام 2030.

تكاليف التحول الأخضر

تولّى جو كايسر البالغ من العمر 66 عامًا رئاسة المجلس الإشرافي لشركة سيمنس إنرجي في عام 2021، بعد مسيرة عمل طويلة بدأها بعد التخرج عام 1980.

وتمتلك عملاقة الطاقة الألمانية أكبر مواقع تصنيع توربينات الرياح في المملكة المتحدة، وتوظف الآلاف من البريطانيين.

وأوضح كايسر في حوار مع صحيفة «ذا تيليغراف» (telegraph) أن التضخم يضرب أركان ميزانيات الصناعة، إضافة إلى مشكلات متنامية أخرى.

وتسبَّب التضخم في إلغاء الكثير من مشروعات الرياح البحرية، وفي المملكة المتحدة والولايات المتحدة تأجلت، أو أُلغيت، مشروعات بقدرة 15 غيغاواط كان ستمدّ 12 مليون منزل بالكهرباء النظيفة.

وأشار جو كايسر إلى أن مطوري المشروعات والحكومة في حالة إنكار للتكاليف التي تنطوي عليها عملية التصنيع، مضيفًا: «كل تحول له ثمن، وكل تحول مؤلم.. وهذا شيء لا ترغب صناعة الطاقة والقطاع العام (الحكومات) في سماعه حقًا.. أعتقد أن المستهلكين بحاجة إلى قبول زيادة الأسعار لبعض الوقت».

يشار إلى أن الابتكارات تؤدي دولارًا حاسمًا في خفض التكلفة، ومنها المرتبطة بوزن شفرات توربينات الرياح وسبل تحقيق الكفاءة والتقنيات الأخرى.

سباق جرذان

يقول كايسر، إن شركات تصنيع مكونات طاقة الرياح أصبحت مُحاصرة داخل سباق جرذان مؤذٍ، لبناء أكبر توربينات رياح على الإطلاق.

وانتقد عقلية «الأكبر هو الأفضل» داخل صناعة الرياح، ما جعل ارتفاع التوربينات يتضاعف خلال الـ20 عامًا الماضية.

وطرحت شركة جنرال إلكتريك الأميركية (General Electric) في 2021 توربين «هالياد إكس إس» بطول 853 قدمًا، وهو أطول مرتين ونصف عن ساعة بيغ بن في لندن.

ولذلك، حذّر المسؤول في شركة سيمنس من أن الاندفاع نحو بناء توربينات أكبر قد ثبتَ كونه ذا نتائج عكسية.

وقال: «الصناعة في سباق جرذان، كانت (القدرة) 3 غيغاواط، ثم خرج شخص ما بتوربين بقدرة 3.5، وآخر بـ4، وهكذا، إنهم حتى لم يختبروا القديم، ليعلنوا الجديد».

أزمة صناعة الرياح

انتقد جو كايسر ما وصفه بحالة «القول دون عمل» المستمرة داخل صناعة الرياح منذ سنوات، فالحكومات والمطورون فشلوا في تحقيق وعودهم الخاصة بالتحول الأخضر بالسرعة الكافية، في حين رفض كثيرون منهم الاعتراف بالتكلفة الكاملة لخططهم الخاصة بتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050.

وواجهت صناعة توربينات الرياح ارتفاع أسعار المواد، مثل الأسمنت والصلب، وكذلك أجور العمالة والسفن الخاصة المستعملة في نقل المكونات الضخمة، مثل الشفرات والأبراج.

كما لم يأخذ الكثير من اتفاقيات شراء الكهرباء في الحسبان مسألة ارتفاع التكاليف، وهو ما دفع شركات تصنيع توربينات الرياح باتجاه منطقة الخطر، وفق ما قاله كايسر.

ولم تكن شركة سيمنس إنرجي بمنأى عن ذلك الوضع المتوتر، فقد سجلت الشركة خسائر سنوية بقيمة 3.9 مليار يورو (4.2 مليار دولار) في العام الماضي، ما دفع الشركة لطلب الدعم من الحكومة الألمانية.

وكان جزء كبير من تلك الخسائر بسبب شركة سيمنس جاميسا المتخصصة في تطوير مشروعات الرياح البحرية، التي اضطرت في نوفمبر/تشرين الثاني إلى تسريح 6 آلاف موظف.

وبالإضافة للتضخم، عزا كايسر بعض مشكلات القطاع إلى مماطلة المطورين والحكومات، موضحًا أن أحد أوجه القصور بالصناعة خلال الـ5 سنوات الماضية هو وجود الكثير من الإعلانات والكثير من الخطط، ولكنها تستغرق 4 أو 5 أو 6 سنوات أحيانًا للانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

ولذلك، تسبَّب التخبط والتأخيرات في المشروعات نتيجة تباطؤ العملية التنظيمية، بترك شركات التصنيع دون يقين تحتاج إليه للاستثمار في بناء محطات أكبر، وكذلك تراجع الإنفاق على الأبحاث والتطوير الذي يمكن أن يخفض تكاليف الإنتاج.

ثمن التحول الأخضر

يؤكد جو كايسر أنه إذا لم تكن الدول والمطورون مستعدين لوضع أحلامهم موضع تنفيذ، فعليهم إعادة التفكير بشأن خطط الحياد الكربوني.

وأضاف: «أعتقد أن أهداف الحياد الكربوني واقعية، لكن لها ثمن.. أنت بحاجة للتمسك بالحقائق عند نقطة ما حتى لو كانت تلك الحقائق غير مرغوبة».

واستطرد: «أعتقد أن الناس بحاجة ليكونوا عاقلين بشأن تحول الطاقة»، مشيرًا إلى أن مثلث الموثوقية والاستدامة والقدرة على تحمّل التكاليف يحكم إمدادات الطاقة.

وأكد أنه ربما يكون هناك تعارض بين الاستدامة والقدرة على تحمّل التكاليف، موضحًا: «إذا أردت طاقة رخيصة فأنت لحاجة لحرق الغاز، إنه أرخص طريقة، لكن الطريقة الأكثر أمانًا هي حساب كل شيء من أوله لآخره».

# حقل الشرارة الليبي يستأنف الإنتاج.. و5 أيام للوصول إلى الطاقة الكاملة

## الطاقة

استأنف حقل الشرارة الليبي، أكبر حقل نفط في البلاد، الإنتاج رسميًا اليوم الأحد 21 يناير/كانون الثاني (2024)، بعد توقّفه نحو 14يومًا على خلفية احتجاجات قبلية.

وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، رفع القوة القاهرة عن أكبر حقل نفط في ليبيا واستئناف الإنتاج، وفق بيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وقالت مصادر مطّلعة، إن الإنتاج في الأيام الأولى سيكون في حدود النصف تقريبًا من نفط الشرارة الليبي، ولن يصل إلى طاقته الكاملة البالغة 315 ألف برميل يوميًا قبل 3 إلى 5 أيام.

حالة القوة القاهرة

في 7 يناير/كانون الثاني، أعلنت المؤسسة الوطنية النفط حالة القوة القاهرة على حقل الشرارة الليبي، بسبب إغلاق محتجّين للحقل، وهو ما تسبّب في توقّف إمدادات الخام إلى ميناء الزاوية الواقع غرب البلاد، وتراجع إنتاج البلاد إلى أقلّ من مليون برميل يوميًا.

وأعلنت حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا في وقت سابق من اليوم الأحد إعادة فتح حقل النفط الأكبر في البلاد، بعد تحقيق مطالب المحتجّين.

وقال نائب رئيس الحكومة رمضان أبوجناح في تصريحات صحفية، إن قرار استئناف الإنتاج جاء بعد تنفيذ أغلب مطالب المحتجّين من طرف الحكومة، مشيرًا إلى أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة أصدر قرارًا بنقل مقرّ شركة «أكاكوس» للعمليات النفطية إلى مدينة أوباري جنوب البلاد، كما جرت مضاعفة كميات المحروقات المخصصة لمدن الجنوب، وأرسلت معدّات طبيّة لمستشفيات المنطقة، استجابة لمطالب المحتجّين.

وأعلن المعتصمون بحقل الشرارة إنهاء الاعتصام بعد التوصل لاتفاق مع رئيس مؤسسة النفط فرحات بن قدارة، بضمانات من القيادة العامة للقوات المسلحة.

ويعدّ ملف التوزيع العادل لإيرادات النفط في ليبيا من أبرز القضايا التي تُسبّب اضطرابات سياسية وأمنية في البلاد بين الأطراف المتنازعة، إذ تسببت في عدّة مرّات بإغلاق الحقول النفطية وتوقيف الإنتاج، وهو ما أدّى إلى خسائر مالية فادحة.

أكبر حقل نفط في ليبيا

حاصرَ محتجّون من إقليم فزان، الثلاثاء 2 يناير/كانون الثاني، حقل الشرارة النفطي الواقع جنوب غرب ليبيا، احتجاجًا على انقطاع الوقود والغاز وضعف الخدمات العامة والأساسية، وتزايد عمليات التهريب، مهدّدين بالتصعيد وإغلاق حقل الفيل في حال عدم تحقيق مطالبهم.

وطلبت المؤسسة الوطنية للنفط وقتها من رئيس مجلس الوزراء عبدالحميد الدبيبة، التدخل لمنع تدهور الأوضاع، خاصة أن الحقل يغذّي مصفاة الزاوية البالغة طاقتها 120 ألف برميل يوميًا، ومحطة أوباري للكهرباء.

ويُعدّ حقل الشرارة بمثابة أكبر حقل نفط في ليبيا من حيث الإنتاج، ومع ذلك لم ينجُ من الصراعات السياسية والعسكرية، إذ تعاني البلاد -خاصةً قطاع النفط- الاضطرابات الأمنية.

ومنذ عام 2011، كان حقل الشرارة، أكبر حقل نفط في ليبيا، ضحية للصراعات السياسية والعسكرية، إذ تعرَّض للإغلاق عدّة مرّات على خلفية أزمات البلاد.

وشهد أكبر حقل نفط في ليبيا استخراج 53.78% من إجمالي الاحتياطيات القابلة للاستخراج، مع توقعات أن يستمر إنتاج الحقل من حيث الجدوى الاقتصادية حتى عام 2060، وفق تقديرات موقع «أوفشور تكنولوجي» (Offshore Technology).

ويتكوّن حقل الشرارة الليبي الذي تديره شركة أكاكوس للعمليات النفطية من آبار في المربعين (NC115) و(NC186) في حوض مرزق جنوب غرب ليبيا، على مساحة تقارب 8.7 ألف كيلومتر مربع.

وتشترك مع أكاكوس في تطوير حقل الشرارة المؤسسة الوطنية للنفط وشركات ريبسول الإسبانية وتوتال إنرجي الفرنسية وأو إم في النمساوية وإكوينور النرويجية.

# الصين تتحدى العقوبات وتجعل روسيا أكبر مورّد للنفط لها في 2023

## الشرق الأوسط

كانت روسيا أكبر مورد للنفط الخام للصين في عام 2023، حسبما أظهرت بيانات صينية، في الوقت الذي تحدت فيه أكبر مستورد للخام في العالم العقوبات الغربية لشراء كميات كبيرة من النفط بسعر مخفض لمصانع المعالجة التابعة لها.

وأظهرت بيانات الجمارك الصينية أن روسيا شحنت 107.02 مليون طن متري من النفط الخام إلى الصين العام الماضي، أي ما يعادل 2.14 مليون برميل يومياً، وفق شبكة «سي إن بي سي».

بعد أن تجنب روسيا كثير من المشترين الدوليين في أعقاب العقوبات الغربية بسبب حربها على أوكرانيا عام 2022، تم تداول النفط الخام الروسي بتخفيضات كبيرة على المعايير الدولية لمعظم العام الماضي وسط سقف سعري فرضه الغرب.

وأدى الطلب المتسارع من المصافي الصينية والهندية على النفط المخفض، إلى زيادة سعر خام «إسبو» الروسي حتى عام 2023، متجاوزا الحد الأقصى لسعر «مجموعة السبع» البالغ 60 دولاراً للبرميل الذي فرض في ديسمبر (كانون الأول) 2022 مع انتشار خيارات الشحن والتأمين البديلة للتحايل على العقوبات.

تم تسعير شحنات خام «إسبو» تسليم ديسمبر بخصم يتراوح بين 50 سنتاً و20 سنتاً للبرميل تقريباً لمؤشر «ICE Brent»، مقابل علاوة قدرها دولار واحد لشحنات تسليم أكتوبر (تشرين الأول) وخصم قدره 8.50 دولار للشحنات التي تم تسليمها في مارس (آذار)، وفق ما نقلت «سي إن بي سي» عن مصادر تجارية. وذكرت أن المصافي الصينية تستخدم تجاراً وسطاء للتعامل مع شحن وتأمين الخام الروسي لتجنب انتهاك العقوبات الغربية.

كما يستخدم المشترون المياه قبالة ماليزيا بوصفها نقطة لإعادة شحن البضائع الخاضعة للعقوبات من إيران وفنزويلا. وارتفعت الواردات التي تم تصنيفها على أنها مصدرها ماليزيا بنسبة 53.7 في المائة العام الماضي.

ولم تعلن الصين عن أي شحنات رسمية من الخام الفنزويلي في ديسمبر على الرغم من تخفيف العقوبات الأميركية على كاراكاس في أكتوبر بعد اتفاق بين إدارة الرئيس نيكولاس مادورو ومعارضتها السياسي. كما لم تتضمن بيانات ديسمبر أي شحنات من إيران.

# شكراً